

رسالة من صاحب الجلالة إلى الرئيس وليام طولبير

بعث صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني برسالة إلى الرئيس الليبري وليام طولبير الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية.

وفيما يلي نص الرسالة :

الحمد لله وحده ولايدوم الا ملكه

من الحسن الثاني ملك المملكة المغربية

إلى فخامة السيد وليام طولبير رئيس جمهورية ليبريا

فخامة رئيس الجمهورية

تحية ملؤها المودة الخالصة والتقدير الكبير.

وبعد، فقد استقبلنا معالي السيد سيسيل دوني وزير الشؤون الخارجية الذي كان مصحوبا بالسيد الأمين العام المساعد لمنظمة الوحدة الافريقية، وفي اثناء هذا الاستقبال سلما لنا الوثائق التي وجهتموها إلينا.

وعلى الرغم من اطلاعنا على محتواها عن طريق الصحافة فقد حرصنا على قراءتها قراءة متأنية وأولينا فحواها كبير الاهتمام.

وبالاضافة إلى هذا فقد كان تبادل الرأي مع معالي السيد سيسيل دوني مثمرا جدا، وعلى هذا النحو لم يتيسر ان تحيط معرفتنا مباشرة بالجو الذي تم فيه الاجتماع الأخير للجنة الحكماء فحسب، وانما تيسر ايضا ان نعرض بأمانة وصراحة وجهة نظرنا فيما يتصل بالمشكلة التي تشغل بالنا.

ونحن حريصون باديء ذي بدء وبصورة جوهرية، على ان نؤكد لكم من جديد ما لنا من ارادة السلام، وما لنا من عزم على اتخاذ جميع الوسائل لبلوغه.

ان املنا الراسخ، ان نبلغ هدفنا وانتم تمارسون مهام الرئاسة لمنظمة الوحدة الافريقية، وهو امل سبق ان أعربنا لكم عنه خلال زيارتكم للمغرب وفي هذا ما يدل دلالة بالغة على ما نبتغيه مخلصين صادقين من تخطي جميع العقبات في أوجز ما يمكن من آجال.

ومن جهة اخرى فان تعلقنا بمنظمة الوحدة الافريقية التي كان المغرب أحد مؤسسيها تعلق ثابت صحيح، فليكن لكم، ولجميع الأفارقة من خلالكم، اليقين بأن المغرب لن يقوم أبداً بعمل يمس هذه المنظمة بسوء أو أن ينالها بما يقلل مما لها من قابلية التصديق، بل إننا سنجتهد باستمرار كما اجتهدنا دائما فيما مضى سعيا وراء اعلاء شأنها وتعزيز فعاليتها ليتأتى لها بلوغ الأهداف المسطورة في ميثاقها.

ولا ترانا في هذا الصدد محتاجين إلى الافضاء لفخامتكم بأن قرارات منظمة الوحدة الافريقية، أية ما

كانت هذه القرارات، لا تستطيع ان تفرض نفسها ولا ان تظفر بموافقة الجميع الا اذا اتخذت في اطار القانونية بمعناها الدقيق، وفي نطاق احترامها، وكانت مطابقة لكل شرط من الشروط، سواء تعلق الأمر بالمضمون أو بالشكل.

وان المغرب الذي يهتم باستتباب السلام والاستقرار بافريقيا اهتماما يفوق كل اهتمام آخر، والذي التمس دائما هذا السلام وهذا الاستقرار من خلال الاداة الملائمة أكثر، والافريقية بوجه اصح واحق، اي منظمة الوحدة الافريقية، قد كان أحد الأقطار السباقة إلى نشدان تأليف لجنة متخصصة يعهد إليها بتسوية ما اصطلح على تسميته اليوم بمشكلة الصحراء الغربية.

وقد كان المغرب، سواء في جزيرة موريس خلال شهر يوليوز 1976 او في الخرطوم في غضون شهر يوليوز 1978 من جملة البلاد التي سارعت إلى الموافقة على القرارات المتعلقة بهذه المشكلة.

وان القرارين المتتابعين اللذين اتخذا آنذاك، لهما الأساس والاطار القانوني الوحيد الذي كان يتعين ان يدور في نطاقه، بحث معطيات قضية الصحراء الغربية، ولا سبيل إلى ركوب طريق آخر غير الذي أوضحه وحدده هذان القراران دون الوقوع في اللاقانونية واللامشروعية.

وقد نص أولهما على ان مؤتمر رؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الافريقية المنعقد في دورته الثالثة عشرة العادية ببورلوي بجزيرة موريس، فيما بين ثاني وسادس يوليوز 1976، قرر ان يعقد دورة استثنائية في مستوى القمة لايجاد حل عادل ودائم لمشكلة الصحراء الغربية.

اما مؤتمر رؤساء الدول والحكومات المنعقد بالخرطوم في الفترة الممتدة من 18 إلى 21 يوليوز 1978 فانه من جهته، بعد ان اكد مرة ثانية القرار بعقد مؤتمر قمة استثنائي موكول إليه بحث هذه القضية، قضية الصحراء الغربية، قرر في هذا الشأن ان يحدث لجنة متخصصة تكلف ببحث جميع معطيات قضية الصحراء الغربية، وتقدم تقريرا لمؤتمر القمة الاستثنائي.

وهكذا فان من الواضح، ومما لاجدال فيه ان توصيات اللجنة المتخصصة ما كانت لتبحث بصورة صحيحة قصد الموافقة عليها أو رفضها الا من لدن مؤتمر قمة استثنائي يستدعى على وجه الخصوص لذلك، ويعقد خارج الدورات العادية.

الا ان الأمر — وياللأسف — لم يجر ابدا وفق هذه الخطة، ومن أجل هذا فاننا على حق حين نرى ان التوصيات التي حملها إلينا من جنابكم معالي السيد سيسل دوني وزير الشؤون الخارجية والتوصيات المقررة خلال الدورة العادية بمونروفيا، وان كانت الأولى تكملة للثانية ونتيجة لها، توصيات تعلق بها وصمة اللاقانونية، ولا يمكن — وهي ما هي — ان تكون ملزمة لنا.

ولتكونوا موقنين، فخامة الرئيس وأخانا العزيز، ان الأمر لا يتعلق هنا بمسألة شكلية صرفة يتشبث بها المغرب محاولا بذلك التملص من واجباته كدولة افريقية، بل الأمر يتعلق بالجوهر والمضمون، ولنا اليقين بأن طبيعة هذه المشكلة وامتدادها وأهميتها لا تخفى عليكم.

ان الصحراء ليست سبب نزاع فحسب، والحالة أن مغربيتها لم تكن أبداً، منذ أزمان ممعنة في القدم، موضوع خلاف، وليست مسرحا لعمليات عسكرية فحسب تدور فيه رحى حرب لا مبرر لها بين الاخوة



ولا يسع المغرب الا ان يأسف لها أعمق الأسف وأصدقه، ولكن الصحراء لما تشكله من رهان وما يستهدفها من أطماع تفرق القارة وتجزئها وتعرضها لشر الأخطار.

ولا مراء في ان رؤساء الدول والحكومات، انطلاقا من هذه الاعتبارات، قرروا مرتين متتاليتين بجزيرة موريس وبالخرطوم على حد سواء ان يسندوا النظر في شأنها إلى مؤتمر قمة استثنائي يعقد خاصة لهذه الغاية حتى تبقى أهمية الموضوع بادية بارزة، وحتى يتحمل كل واحد مسؤولياته بوعي وتبصر تامين لا بسرعة وعجلة.

إننا نعلم تعلقكم بالقانون واهتمامكم بصيانة وتعزيز وحدة قارتنا، ولذا فان لنا اليقين بأنكم ستولون ملاحظاتنا أكبر مراعاة، وانكم ستعيدون بالتالي النظر عند الاقتضاء، في المواقف المتخذة.

وتفضلوا، فخامة رئيس الجمهورية وأخانا العزيز بقبول أسمى آيات اعتبارنا.

حرر بالقصر الملكي بمراكش في 3 ربيع الأول عام 1400، الموافق 21 يناير سنة 1980.

الحسن الثاني